

مؤشر الازدهار الأردني 2021

نيسان 2022



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM



مؤشر الازدهار الأردني
Jordan Prosperity Index



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة. وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعية غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: +962 6 566 6476
ف: +962 6 566 6376

جدول المحتويات

4.....	المقدمة:
5.....	المنهجية:
8.....	أبرز النتا
14.....	توصيات منتدى الاستراتيجيات الأردني:
15.....	مقارنة إقليمية:
16.....	ملحق (أ) الخلفية
19.....	ملحق (ب) المنهجية الحسابية

1. المقدمة:

يعتبر الازدهار الهدف الأسمى الذي تسعى كافة دول العالم إلى توفيره لشعوبها، إذ يتحقق هذا الهدف من خلال توزيع الموارد المتاحة بأكبر قدر من الانصاف بين افراد المجتمع، فهو الهدف الأساسي المراد تحقيقه من عملية التنمية الاقتصادية. وتجدر الإشارة أنه ليس بالضرورة أن تكون حاجات الأفراد مادية فحسب، وإنما، قد ترتبط هذه الحاجات بعوامل أخرى معنوية أو اجتماعية أو حتى سياسية يمكن اعتبارها دافعاً رئيسياً للوصول إلى الازدهار. على سبيل المثال، يمكن اعتبار ظاهرة عدم المساواة عائلاً رئيسياً يحد من ازدهار المجتمعات، حيث تتسم المجتمعات التي يتفشى فيها انعدام المساواة باقتصادات غير مستقرة تعاني من تدني الإنتاجية وعادةً ما تكون عرضة للآزمات المالية. علاوة على ذلك، يصاحب انعدام المساواة مستوى تعليم متردٍ وصعوبات في تنقل أفراد المجتمع، بالإضافة، إلى أثره في تعامل الافراد مع من حولهم، إذ تنخفض نسب المشاركة الاجتماعية وترتفع نسب الجريمة. كما يؤثر انعدام المساواة سلباً على الصحة الجسدية والعقلية للأفراد.

وفي هذا السياق، من المهم التمييز بين ما يشعر به الناس وما يتم تنفيذه بالفعل على أرض الواقع. وهذا يعني أنه في حال فرضت الحكومة قوانين تهدف الى تحقيق تنوع أكثر في المستخدمين (العمالة) في مكان العمل، فليس بالضرورة أن يشعر المواطنين بشمولهم اجتماعياً. وإذا عملت الحكومة على إزالة الحواجز أمام الاستثمار وتمت ترجمة النتائج على المؤشرات الدولية، فهذا لا يعني بالضرورة أن رغبة المستثمرين في المخاطرة ستتأثر تلقائياً. وإذا كانت الحكومة تدعم بشكل كامل جميع خدمات الصحة النفسية، فهذا أيضا لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض مباشر في أعداد حالات الاضطراب النفسي في البلاد. بناءً على ما ذكر، يمكن القول بأن مجمل هذه العوامل تعتبر المحرك الأساسي لمفهوم الازدهار.

وفي هذا الإطار، وضع منتدى الاستراتيجيات الأردني مؤشر ازدهار خاص بالأردن يتشكل من مجموعة واسعة من المؤشرات ذات الصلة بالواقع المحلي. ويهدف هذا المؤشر بشكل عام إلى استخدام البيانات المحلية المناسبة لقياس مستوى "الازدهار" بحيث يكون هذا المؤشر الأكثر شمولاً بين المؤشرات الأخرى في تسليط الضوء على حالة الأردن. ومع ذلك، فلا بد من الإشارة إلى أهمية مؤشرات أخرى تم الاسترشاد بها واستخدام العديد من مؤشرات الفرعية في بناء المؤشر الخاص بالأردن وبالذات مؤشر ازدهار ليغاتوم.

وضمن هذا السياق، يمكن لصناع السياسات والمعنيين استخدام هذا المؤشر كأداة لتحديد الإجراءات المطلوبة لتحقيق مستويات أعلى من الازدهار في الأردن. إذ يمكن للحكومة استخدامه في تشكيل أولويات أجندة السياسات الخاصة بها، كما يمكن للقطاع الخاص استخدامه لمساندة الحكومة في تحديد أولوياتها لتحسين الوضع الاجتماعي إلى جانب التحسينات الضرورية لتطوير مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات، ويمكن لوسائل الاعلام أيضاً استخدام هذا المؤشر كمرجع لمتابعة إجراءات الحكومة وتقييم أدائها في بعض المجالات الحيوية، بالإضافة لإمكانية استخدام المؤشر كمصدر مدعم للجهود البحثية في مجالات الرفاه والحرية الاقتصادية.

2. المنهجية:

إن قياس مستوى الازدهار والرفاه لبلد ما ليس بالأمر السهل. وعليه، قام منتدى الاستراتيجيات الأردني ببناء إطار خاص لمؤشر الازدهار الأردني ضم مجموعة كبيرة من المؤشرات الدولية المتاحة، وبخاصة مؤشر ازدهار ليفاتوم (Legatum Prosperity Index).

1. يعتمد مؤشر الازدهار الأردني على مؤشرين رئيسيين لكل واحد منهما ميزاته الخاصة:
 - الرفاه النوعي (Utilitarian Well-Being Index): الحالة التي يسعى إليها الفرد لتعظيم منفعته وتقليل عنائه. وهنا يتم النظر الى بعض العوامل "غير الملموسة" ظاهريا مثل المشاعر، العلاقات الشخصية، الحريات السياسية، الراحة، سهولة الإجراءات البيروقراطية، وغيرها من العوامل التي تساهم في الازدهار.
 - الرفاه التقييمي (Evaluative Well-Being Index): الحالة التي يتمتع بها الفرد بعوامل قابلة للقياس مثل الدخل، العمل، البنية التحتية، الحوكمة، وغيرها من العوامل التي تساهم في الازدهار.

بناءً على ذلك، تم تطوير "مؤشر الازدهار الأردني" كمؤشر مركب من مؤشري قياس: "مؤشر الرفاه النوعي" والذي أعطي وزن 43%، و "مؤشر الرفاه التقييمي" وأعطي وزن 57%، بحيث يتم قياس المؤشرين من خلال ثلاثة مجالات كما هو مبين أدناه. (يمكن للقارئ الرجوع إلى الملحق للاطلاع على الشرح المفصل للمنهجية).

2. **المجالات:** لتقييم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للأردنيين، تم تضمين ثلاثة مجالات في مؤشر الازدهار الأردني وهم "المجتمع الشامل"، "النمو والاستثمار"، و"المواطن الممكّن".
 - المجتمع الشامل: يجسد الخصائص الاجتماعية للناس.
 - النمو والاستثمار: يجسد الجوانب والخصائص الرئيسية للاقتصاد.
 - المواطن الممكّن: يجسد الرفاه الاجتماعي للناس.

توزيع الأوزان		
المجالات	الرفاه النوعي	الرفاه التقييمي
المجتمع الشامل	%65	%4
النمو والاستثمار	%29	%43
المواطن الممّّن	%6	%53
المجموع	%100	%100

3. المحاور: لتنظيم المجالات الثلاثة آنفة الذكر، تم تعريف 4 محاور لكل مجال، بحيث يكون هناك 12 محورًا لمجالات الازدهار الثلاث كالتالي:

أ. المجتمع الشامل:	ب. النمو والاستثمار:	ت. المواطن الممّّن:
1. الأمن والأمان	1. البيئة الاستثمارية	1. الظروف المعيشية والدخل
2. الحرية الشخصية	2. نوعية المؤسسات	2. الصحة
3. الحوكمة	3. الوصول إلى الأسواق والبنية التحتية	3. التعليم
4. رأس المال الاجتماعي	4. الجودة الاقتصادية	4. البيئة والمناخ

4. العناصر: لتفعيل المجالات والمحاور، تم بناء قائمة بالعناصر المتعلقة بكل محور من المحاور الاثني عشر. ولكل عنصر مجموعة من المؤشرات الفرعية تمثل العوامل التي يمكن لصانعي السياسات وغيرهم التأثير فيها وتغييرها بهدف تحسين مستوى الازدهار.



مؤشر الازدهار الأردني Jordan Prosperity Index

المجالات



المواطن المُمكن



النمو والاستثمار



المجتمع الشامل



المجتمع الشامل



المحاور

الأمن والأمان

الحرية الشخصية

الحكومة

رأس المال الاجتماعي

العناصر

1. جرائم حقوق الملكية
2. جرائم العنف

1. عدم وجود تمييز قانوني
2. حرية التصرف بشكل مستقل واتخاذ القرار
3. حرية التعبير والحصول على المعلومات

1. فعالية الحكومة
2. نزاهة الحكومة
3. المساءلة السياسية
4. سيادة القانون
5. الجودة التنظيمية

1. المشاركة المدنية والاجتماعية
2. الثقة في المؤسسات
3. الثقة الشخصية
4. العلاقات الشخصية والعائلية
5. الشبكات الاجتماعية



النمو والاستثمار



المحاور

البيئة الاستثمارية

الظروف المؤسسية

الوصول إلى الأسواق والبنية التحتية

الجودة الاقتصادية

العناصر

1. البيئة التمويلية
2. حقوق الملكية

1. مرونة سوق العمل
2. عبء التنظيم
3. بيئة خلق الأعمال
4. تنافسية السوق المحلي

1. إدارة الحدود والاتصالات
2. مقياس الانفتاح السوقي
3. الموارد
4. النقل

1. الديناميكية
2. الاستدامة المالية
3. مشاركة القوى العاملة
4. استقرار الاقتصاد الكلي
5. الإنتاجية والتنافسية



المواطن المُمكن



المحاور

الظروف المعيشية

الصحة

التعليم

البيئة الطبيعية

العناصر

1. الحماية من الأذى - الأمن الشخصي
2. الخدمات الأساسية
3. الترابط العائلي
4. الموارد المادية

1. العمر المتوقع عند الولادة
2. الصحة العقلية
3. الصحة الجسدية
4. عوامل الخطر السلوكية
5. أنظمة العناية
6. التدخلات الوقائية

1. مهارات البالغين
2. التعليم الابتدائي
3. التعليم الثانوي
4. التعليم العالي

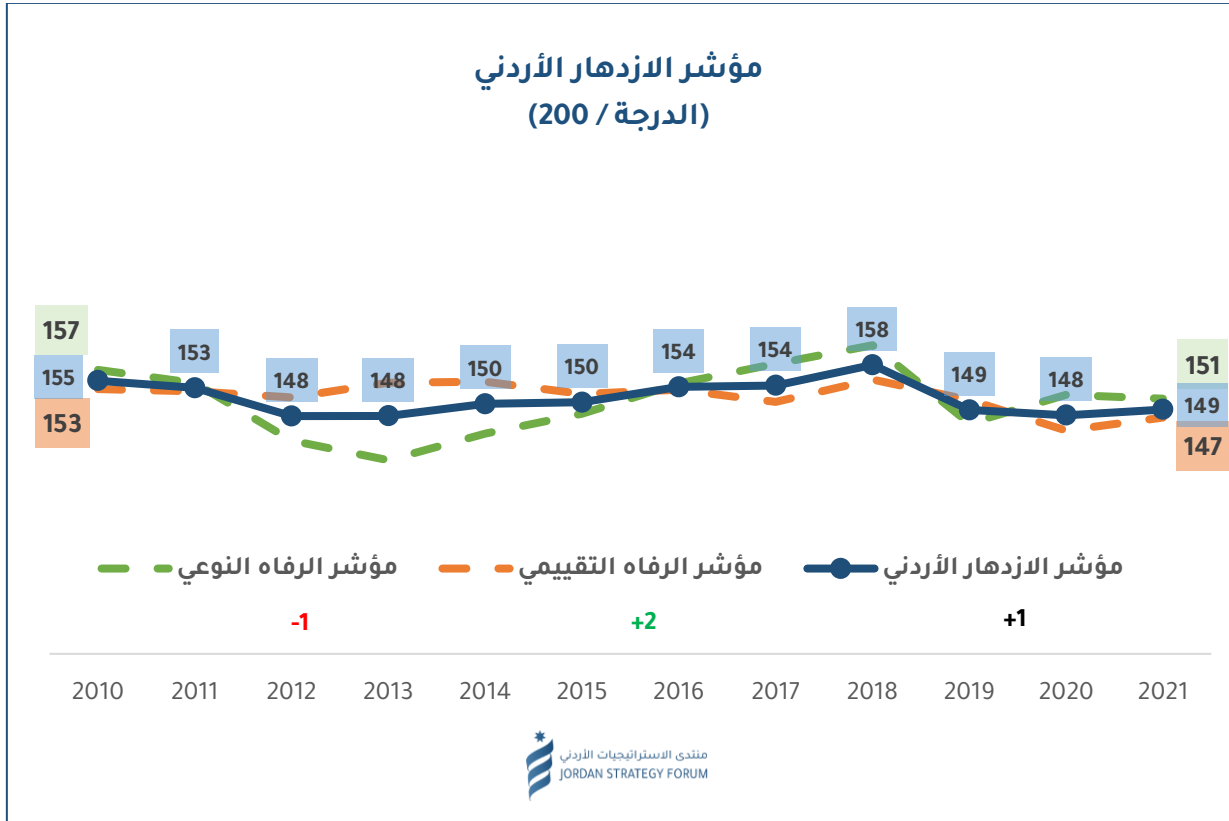
1. جهود الحفاظ والحماية
2. التعرض للتلوث الهوائي
3. المياه العذبة

3. أبرز النتائج:

إن مؤشر الازدهار الأردني الصادر عن منتدى الاستراتيجيات الأردني هو مؤشر مركب يقيس الرفاه النوعي والرفاه التقييمي ضمن درجة ما بين (100 - 200)، ويتم تحديثه سنوياً ليشمل ما مجموعه 12 سنة تراكمية. ولاحتراب مؤشر عام 2021، تم اعتبار سنة 2010 كسنة أساس. وفيما يلي نتائج مؤشر الازدهار الأردني وبعض الملاحظات حولها:

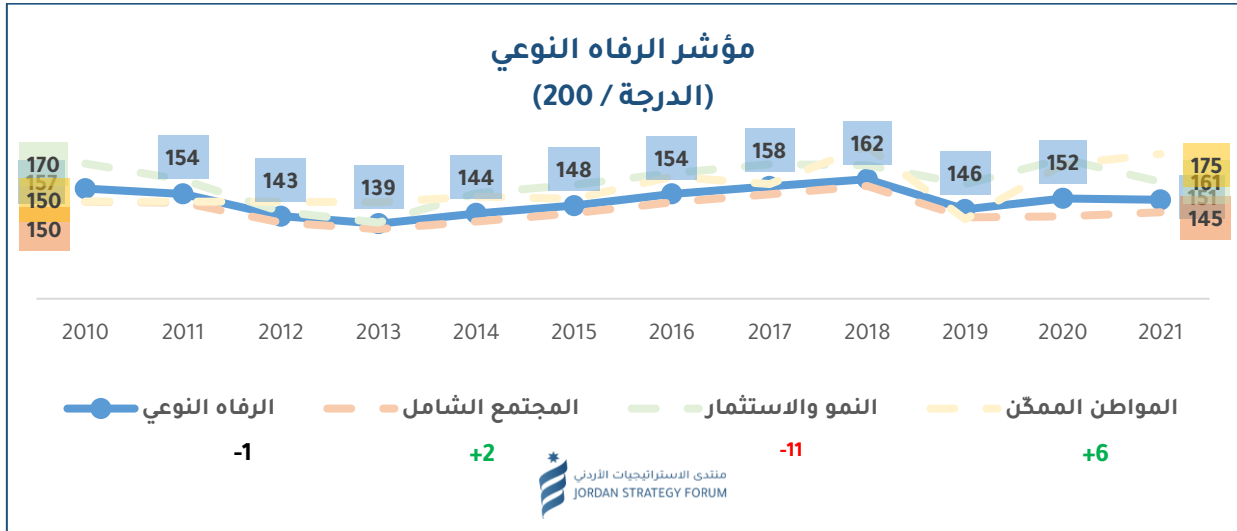
مؤشر الازدهار الأردني:

تجدد الإشارة إلى أن سلوك مؤشرات الرفاه النوعي والرفاه التقييمي ينعكس على مؤشر الازدهار الأردني. وعلى الرغم من ارتفاع مؤشر الازدهار خلال الفترة من 2012 إلى 2018، إلا أنه عاود الانخفاض خلال العامين التاليين (2019 و2020). ومع ذلك، فإن التعافي الذي شهده المؤشر في تحقيق المسار التصاعدي للازدهار في عام 2021 لا يزال متواضعاً. وبحسب هذه النتائج، يمكن استنتاج أن "الازدهار" في الأردن لم يتحسن بالشكل المنشود.



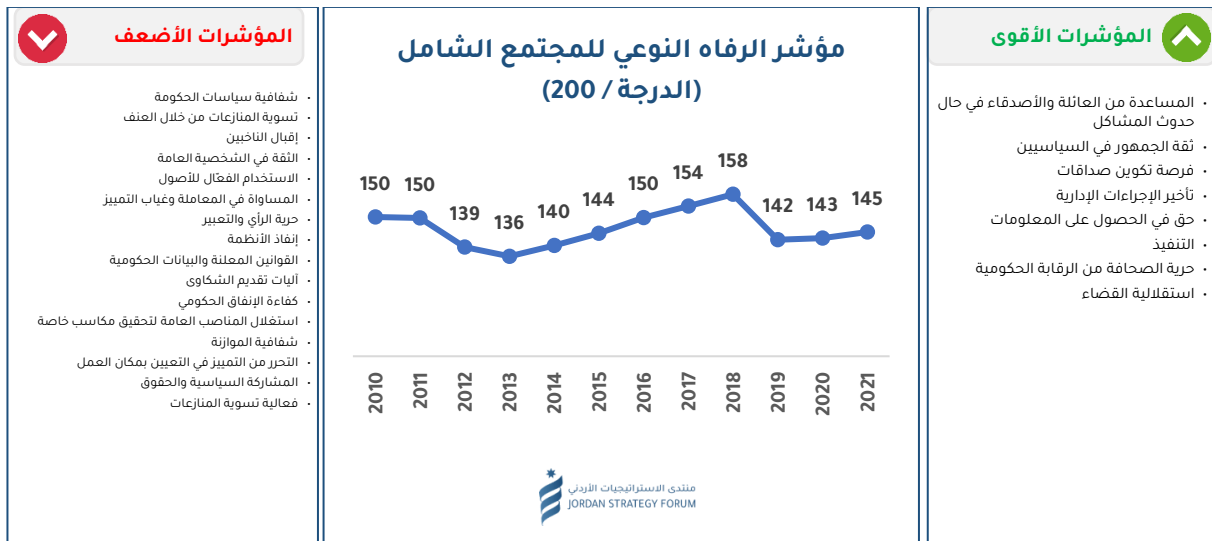
المؤشر الفرعي - الرفاه النوعي:

خلال الفترة 2010-2021، تقلب مؤشر الرفاه النوعي بين 139 درجة كحد أدنى في عام 2013، و162 درجة كحد أقصى في عام 2018. ورغم التحسن الذي حصل ما بين 2012-2018، إلا أنه عاود التراجع في العام 2019. وأظهر المؤشر بعض التحسُّن ليصل إلى 152 درجة في عام 2020، وتراجع مجدداً ليصل إلى 151 درجة في عام 2021، وذلك نتيجة للتراجع في مؤشر الرفاه النوعي لمجال النمو والاستثمار.



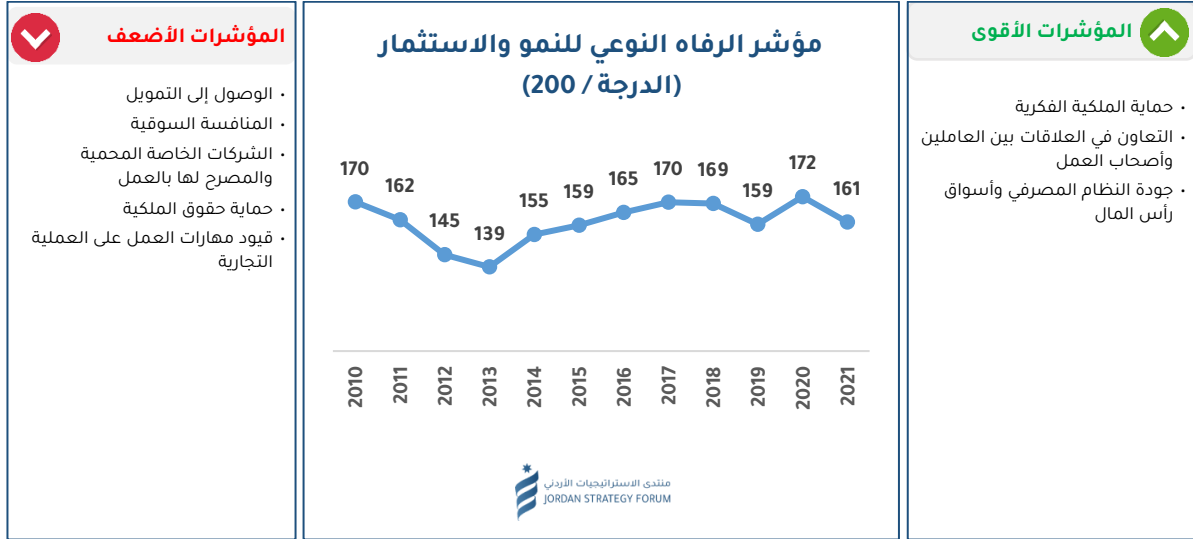
أ. مؤشر الرفاه النوعي لـ "المجتمع الشامل":

تذبذب هذا المؤشر بين 158 درجة كحد أقصى في عام 2018 و136 درجة كحد أدنى في عام 2013. وانخفضت درجة هذا المؤشر بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية (2018-2021)، إذ يُعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى تراجع مجموعة من المؤشرات الفرعية مثل شفافية سياسات الحكومة، تسوية النزاعات من خلال العنف، إقبال الناخبين، الثقة في الشخصية العامة، والاستخدام الفعال للأصول، وغيرها من المؤشرات.



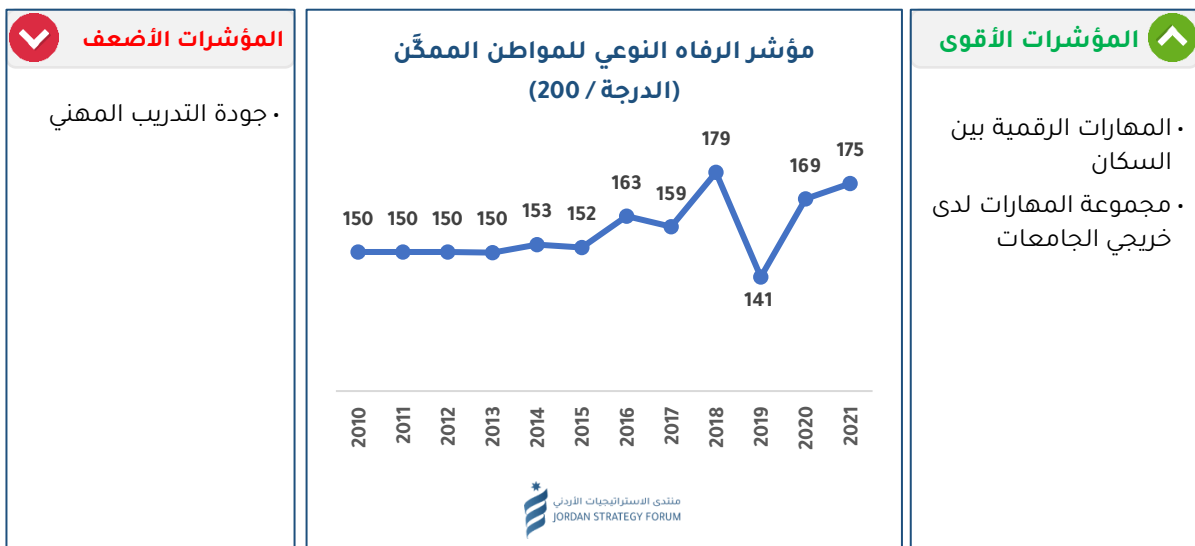
ب. مؤشر الرفاه النوعي لـ "النمو والاستثمار"

رغم احراز هذا المؤشر أعلى تحسن بلغ 172 درجة في عام 2020، إلا أنه شهد انخفاضاً مفاجئاً إلى 161 درجة في عام 2021. ويعزى هذا الانخفاض إلى حد كبير لتراجع الأردن في مجموعة من المؤشرات الفرعية مثل الوصول إلى التمويل، والمنافسة السوقية، والشركات الخاصة المحمية والمصرح لها بالعمل.



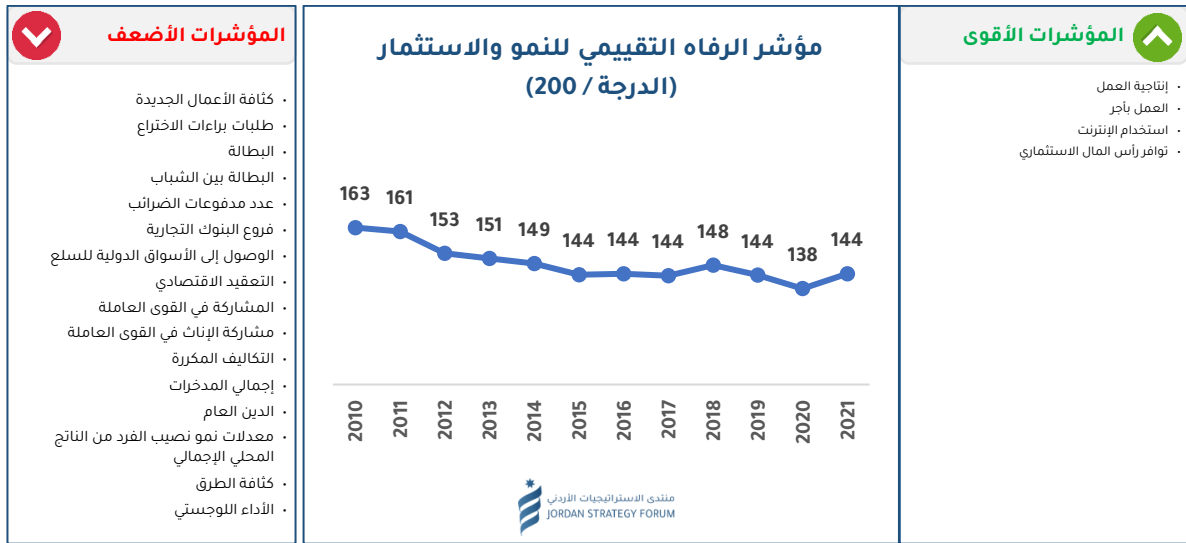
ت. مؤشر الرفاه النوعي لـ "المواطن الممكّن"

شهد هذا المؤشر ارتفاعاً جيداً من 141 درجة في عام 2019 إلى 175 درجة في عام 2021، إذ يعزى ذلك إلى القفزة الكبيرة في مجموعة من المؤشرات الفرعية مثل المهارات الرقمية بين السكان، ومجموعة المهارات لدى خريجي الجامعات.



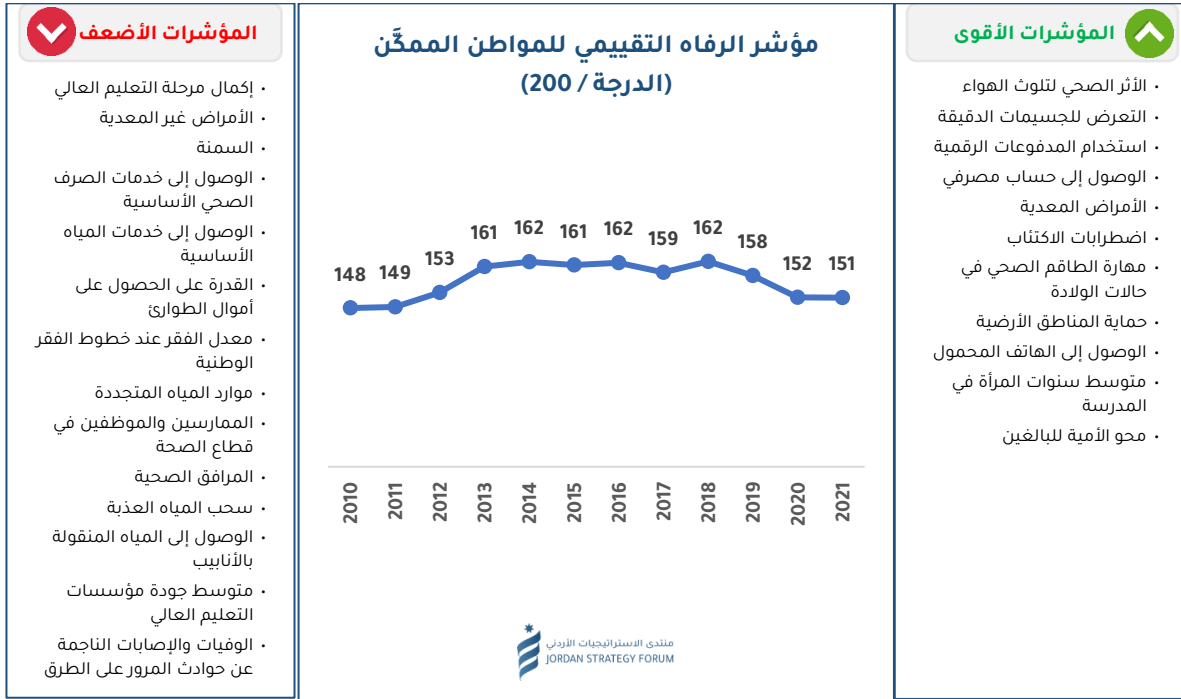
ب. مؤشر الرفاه التقييمي لـ "النمو والاستثمار"

على الرغم من تحسّن أداء الأردن في عام 2021، تظهر النتائج تراجع المؤشر مع مرور الوقت. ويُعزى هذا إلى تراجع أداء الأردن في مجموعة من العوامل مثل البطالة وتحديداً البطالة بين الشباب، وضعف مشاركة القوى العاملة، وضعف الاقبال على طلبات براءات الاختراع، كثافة الأعمال الجديدة، وغيرها من المؤشرات الفرعية. علاوة على ذلك، قد يعزى هذا التراجع إلى عدم التحسّن في مجموعة من المؤشرات الفرعية الأخرى مثل مشاركة المرأة في القوى العاملة، والدين العام، ومعدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وكثافة الطرق، والأداء اللوجستي. أما على الجانب المشرق، كان هناك تحسّناً ملحوظاً في مجموعة من العوامل الفرعية مثل توافر رأس المال الاستثماري، واستخدام الإنترنت، والعمل بأجر، وإنتاجية العمالة.



ت. مؤشر الرفاه التقييمي لـ "المواطن الممّجّن"

شهد هذا المؤشر انخفاضاً تدريجياً بين عامي 2018 و2021، ويُعزى هذا التراجع بشكل أساسي إلى مجموعة من المؤشرات الفرعية مثل إكمال مرحلة التعليم العالي، الوصول إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية، سحب المياه العذبة، موارد المياه المتجددة، الممارسين والموظفين في قطاع الصحة، الأمراض غير المعدية، وغيرها الكثير من المؤشرات الفرعية.



4. توصيات منتدى الاستراتيجيات الأردني:

بالاستناد إلى التحليل الذي قام به منتدى الاستراتيجيات الأردني والذي استعرض فيه أداء الأردن في كل مجال من مجالات مؤشر الازدهار، يدرج المنتدى مجموعة من التوصيات لتحسين الازدهار في الأردن، حيث تم تقسيم التوصيات بحسب مؤشر الرفاه النوعي ومؤشر الرفاه التقييمي.

• لتحسين أداء الأردن في مؤشر الرفاه النوعي:

- أ. يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بضرورة الإسراع والتوسع في رقمنة الخدمات الحكومية، لما لذلك من دور هام في تحسين فعالية ونزاهة الحكومة والذي سيؤدي بدوره إلى رفع كفاءة الجودة التنظيمية والحد من وجود تمييز في المعاملة والذي سينعكس إيجاباً على الثقة في المؤسسات.
- ب. رسم إطار تنظيمي مناسب لتنمية القطاع الخاص، يشمل أنظمة المنافسة والسياسات الضريبية، ويعزز المساواة في الفرص والعدالة الاجتماعية، وأن يكون الهدف الضمني هو تعظيم القدرة الإنتاجية للقوى العاملة والحفاظ على بيئة أعمال معززة وجاذبة للاستثمار.
- ت. تخصيص أوقات محددة ضمن كافة البرامج الجامعية تهدف إلى توعية الشباب بالمشاركة السياسية ومتطلبات تحقيق الأولويات الوطنية مما سينعكس إيجاباً على صقل الشخصية القيادية وتعزيز مستوى المشاركة المدنية والاجتماعية.
- ث. تماشياً مع التوجهات الدولية، على جميع المعنيين تبني "المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)" والتي تهدف إلى قياس الاستدامة والتأثير المجتمعي للاستثمار في الشركات أو الأعمال التجارية.

• لتحسين أداء الأردن في مؤشر الرفاه التقييمي:

- ج. تعزيز الجهود الوقائية من خلال الحفاظ على البيئة والطبيعة والذي سينعكس إيجاباً على الصحة العامة للمواطنين، كما أنه من غير الممكن تحقيق الازدهار دون الوصول إلى رعاية صحية شاملة تغطي كافة أفراد المجتمع.
- ح. تحسين جودة التدريب المهني وإدخال التكنولوجيا إلى مؤسساتها، إذ يتم بذلك تزويد المتدربين بمجموعة واسعة من المهارات (تقنية ويدوية). كما أنها تساعد في ترشيد التكاليف من خلال تقليل الهدر من الموارد وتحقيق السرعة في إنجاز العمل.
- خ. استغلال اتفاقيات تيسير التبادل التجاري مثل "اتفاقية الشراكة الأردنية - الأوروبية" وغيرها من الاتفاقيات التجارية على المستوى الدولي، لما لذلك من انعكاسات ايجابية على الميزان التجاري الأردني نتيجة الوصول إلى الأسواق الدولية للسلع.
- د. تشجيع الاعمال الجديدة والمحافضة على كثافتها وتعزيز نموها من خلال تسهيل إجراءات الوصول إلى التمويل، إضافة لتعزيز المهارات المطلوبة لدى سوق العمل، إذ سينعكس هذا بدوره في خفض معدلات البطالة وخاصة بين فئة الشباب.

5. مقارنة إقليمية:

لغايات تقييم الازدهار في الأردن قام المنتدى بمقارنة الأردن مع الدول الأخرى، حيث تم استخدام موقع الأردن على مؤشر ليغاتوم ومقارنته مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة أوروبا الشرقية ومنطقة أوروبا الغربية، وكذلك مع المملكة العربية السعودية والتي صُنفت بأنها الدولة الأكثر تقدماً منذ العام 2011. خاصة وأن نتيجة تقييم الأردن على مؤشر الازدهار الأردني قريبة جدا من نتيجته على مؤشر ليغاتوم، والذي استخدمت منهجته بالعموم في تصميم مؤشر الازدهار الأردني.

وفيما يلي مجموعة من المشاهدات حول نتائج مؤشر ازدهار ليغاتوم وتعرض درجة المؤشر من 100.

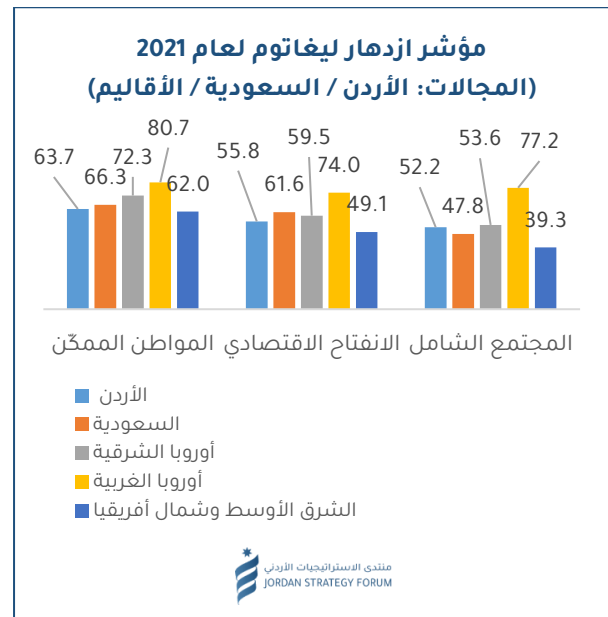
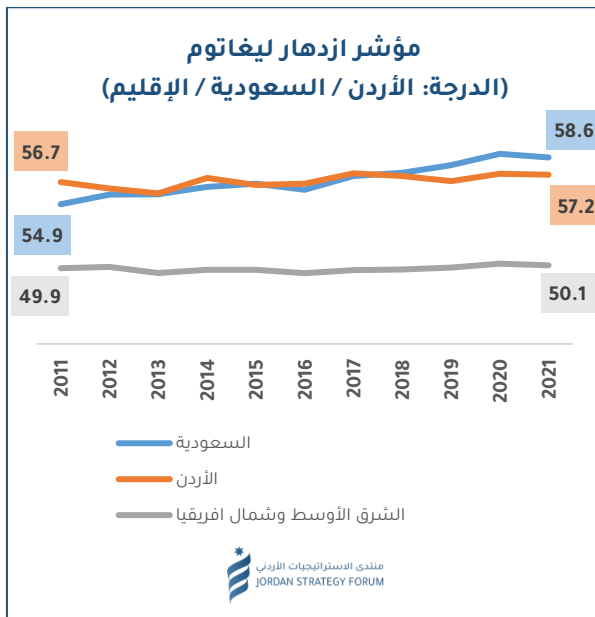
أولاً، في حين كانت درجة السعودية 54.9، أقل من درجة الأردن 56.7 في عام 2011، إلا أن أداء السعودية في عام 2021 تجاوز أداء الأردن، لتصبح درجة السعودية 58.6 مقارنة بدرجة الأردن 57.2.

ثانياً، من المشجع أن درجة الأردن تجاوزت درجة الإقليم خلال الفترة 2011-2021.

ثالثاً، كان أداء إقليمي أوروبا الغربية والشرقية من الأفضل على مستوى الأقاليم، ويجدر ذكر أن هذين الإقليمين يتشكلان من دول عملت على تطوير منظومتها الإدارية بشكل فعال وكفؤ انعكس إيجابياً على مستويات الرفاه فيها.

رابعاً، رغم أن أداء الأردن كان قريباً من أداء السعودية في مجالي المواطن الممكن والانفتاح الاقتصادي، إلا أنه أظهر تفوقاً في مجال المجتمع الشامل.

خامساً، تشير المشاهدات إلى الإمكانية الكامنة لدى الأردن لتحقيق المزيد من الازدهار من خلال تعزيز قدراته في مجال المواطن الممكن ومجال الانفتاح الاقتصادي.



6. ملحق (أ) الخلفية

في العام 1937، قدم العالم الاقتصادي الروسي الأمريكي سايمون كوزنتس الصيغة الأصلية لتعريف الناتج المحلي الإجمالي في تقريره (الدخل القومي، 1929-1935) إلى الكونغرس الأمريكي بهدف التعبير عن الأداء الاقتصادي لأي دولة من خلال رقم منفرد.

وفي مؤتمر بريتون وودز (Bretton Woods) عام 1944، تم إنشاء كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومنذ ذلك الحين، أصبح الناتج المحلي الإجمالي الأداة القياسية لمعرفة حجم الاقتصادات. ويعرّف صندوق النقد الدولي الناتج المحلي الإجمالي بأنه "القيمة السوقية للسلع والمنتجات النهائية التي يشتريها المستخدم النهائي والمنتجة في بلد ما في فترة زمنية محددة".

قد يكون الناتج المحلي الإجمالي معياراً ملائماً لصانعي السياسات لكونه أفضل مقياس معروف للأداء الاقتصادي، ويأتي ذلك نتيجة الارتباط الضمني بين النمو الاقتصادي وبعض عناصر الرفاه مثل العمالة، مستوى الدخل، ومستوى الاستهلاك، ليتم استخدامه كمقياس أو مؤشر بديل للتنمية البشرية والرفاه. مع ذلك، فإن العلاقة بين النمو الاقتصادي (الذي يقاس بالناتج المحلي الإجمالي) والأبعاد الأخرى للتنمية البشرية والرفاه ليست علاقة خطية مباشرة. في الواقع، كان كوزنتس (Kuznets) نفسه قد أشار إلى ذلك: "إن رفاه أي مجتمع نادراً ما يمكن استنتاجه من مقياس الدخل القومي، فإن كان الناتج المحلي الإجمالي يرتفع في أمريكا، فلماذا تتراجع رفاهية بعض الفئات الاجتماعية؟ لذا، يجب مراعاة الفروق بين كمية ونوعية النمو، وبين التكاليف والعوائد، وبين المدى القصير والطويل لذلك، إضافة لمراعاة أهداف النمو والأثر المترتب على كافة الفئات المستهدفة" (كوزنتس، 1934).

ولقياس التقدم والثروة والرفاه بشكل فعال، هناك حاجة لمؤشرات واضحة وفعالة مثل الناتج المحلي الإجمالي، وهناك أيضاً حاجة إلى مؤشرات أخرى أكثر شمولاً من الناتج المحلي الإجمالي. ومن الجدير بالذكر، أنه في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) في دافوس (20-23 كانون الثاني 2016) شددت كريستينا لاغارد (Lagarde) (رئيسة صندوق النقد الدولي) في ذلك الوقت، وجو ستيغليتز (Stiglitz) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، وبرينجولفسون (Brynjolfsson) أستاذ الاقتصاد في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا على أن "الناتج المحلي الإجمالي مقياس غير مثالي لتقييم الاقتصادات، وهناك حاجة ماسة لإيجاد مقياس جديد أكثر شمولاً". وشدد هؤلاء الخبراء على أن اعتبار الناتج المحلي الإجمالي مقياساً جيداً للرفاه له آثار وعواقب بعيدة المدى، وعلى حد تعبير (جو ستيغليتز) "ما نقيسه يُعلمنا بما نقوم به، فإذا كان مقياسنا خاطئ فسوف يترتب عليه استجابات خاطئة".

وبناء عليه يمكن إيراد الملاحظات التالية حول بعض مؤشرات القياس:

1. الناتج المحلي الإجمالي يتعامل مع جميع المنتجات بالتساوي: لا يميّز الناتج المحلي الإجمالي بين إنتاج وآخر (على سبيل المثال: القنابل النووية وأسرة المستشفيات).

2. **يتعامل الناتج المحلي الإجمالي مع المجموع:** في عصر يتسم بدرجة عالية من التفاوت في العدالة والانصاف من حيث تقسيم الدخل والثروات، لا يقدم الناتج المحلي الإجمالي ما يفسر توزيع الدخل.

3. **لا يقيس الناتج المحلي الإجمالي التغير في مستويات المعيشة:** إن حساب الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على الأسعار فقط. على سبيل المثال، إن احتساب الناتج المحلي الإجمالي يتجاهل أية تحسينات في البنية التحتية، علماً بأنها تسهّل نقل السلع العامة التي قد تؤدي إلى إحداث فروقات بأسعار السوق، حيث تعزز هذه الخدمة القدرات الإنتاجية، وبالتالي نوعية الحياة بشكل عام.

4. **لا يشمل الناتج المحلي الإجمالي التأثير السلبي على البيئة:** لا يتضمن الناتج المحلي الإجمالي أي عوامل بيئية مثل الهواء النظيف ووسائل الإنتاج المستدامة.

5. **الناتج المحلي الإجمالي لا يشمل الإنتاج المنزلي بشكل دقيق:** لا يأخذ الناتج المحلي الإجمالي إنتاج الأسر بعين الاعتبار، وغالباً ما يكون إنتاج ربات البيوت خارج العملية الحسابية.

6. **الناتج المحلي الإجمالي يتجاهل وقت الفراغ:** في حال تساوى اقتصاديين من حيث حجم الإنتاج المحلي واختلاف متوسط عدد ساعات يوم العمل بينهما فهل هما متساويين من حيث مستويات الرفاه؟

ورغم ذلك، فإن الوصول إلى مقياس الناتج المحلي الإجمالي فكرة عبقرية لأنه يشكل أداة تساعد على رسم السياسات، إلا أن صانعي السياسات والمعنيين بحاجة إلى مقاييس أخرى إضافية للحصول على صورة أكثر وضوحاً واكتمالاً. لذلك، هناك تطلعات دائمة لاستحداث مؤشرات مكملة للناتج المحلي الإجمالي تتضمن التكاليف أو العوائد الاجتماعية والبيئية. ومن المهم ذكر أن العديد من المنظمات الدولية، مراكز الفكر، المنظمات غير الربحية، بالإضافة للأوساط الأكاديمية قد عملت لفترة طويلة على تطوير مؤشرات لقياس رفاه المجتمعات، ومنها:

أ. **مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index):** صممه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمقياس لمتوسط الإنجاز في ثلاثة أبعاد للتنمية البشرية وهي الصحة، التعليم، ومستوى المعيشة.

ب. **مؤشر رأس المال البشري (Human Capital Index):** أطلقه البنك الدولي لقياس رأس المال البشري وإنتاجية المواليد الجدد "كعامل في المستقبل" باستخدام ثلاثة مؤشرات فرعية وهي:

1. احتمالية البقاء على قيد الحياة حتى 5 سنوات.
2. عدد السنوات على المقاعد المدرسية.
3. مقياسان للصحة: معدلات التقرُّم (ضعف النمو والتطور الذي يعاني منه الأطفال نتيجة سوء التغذية والأمراض وعدم كفاية التحفيز النفسي والاجتماعي) ومعدلات بقاء البالغين على قيد الحياة.

ت. مؤشر التقدم الاجتماعي (Social Progress Index): تم إطلاقه من قبل منظمة غير ربحية تدعى "Social Progress Imperative" لقيس رفاه المجتمع عبر رصد عوامل اجتماعية وبيئية بشكل مباشر عوضاً عن العوامل الاقتصادية، وتشمل هذه العوامل: أسس العافية (بما في ذلك الصحة والمأوى والصرف الصحي)، المساواة، الإدماج الاجتماعي، الاستدامة، والحرية الشخصية.

ث. مؤشر ليغاتوم للازدهار (Legatum Prosperity Index): صممه معهد ليغاتوم (قسم من شركة الاستثمار الخاصة بليغاتوم)، ويرتكز هذا المؤشر على ثلاثة محاور أو مجالات (المجتمع الشامل، النمو والاستثمار، المواطن الممكن)، واثنى عشر ركيزة للازدهار وهي كل من (الأمن والأمان، الحرية الشخصية، الحوكمة، رأس المال الاجتماعي، البيئة الاستثمارية، الظروف المؤسسية، الوصول إلى الأسواق والبنية التحتية، الجودة الاقتصادية، الظروف المعيشية، الصحة، التعليم، والبيئة الطبيعية)، وتشمل الاثنى عشر ركيزة 294 مؤشراً فرعياً.

ج. مؤشر الحياة الأفضل (Better Life Index): صمم من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتصنيف ومقارنة الرفاه بين البلدان بالاستناد إلى 12 عاملاً أساسياً في الظروف المعيشية ونوعية الحياة، وتشكل هذه العوامل: الدخل والثروة، العمل وجودة الوظيفة، الصحة، المعرفة والمهارات، الرفاهية الشخصية، السلامة العامة، التوازن بين العمل والحياة، الروابط الاجتماعية، المشاركة المدنية، رأس المال الطبيعي، رأس المال الاجتماعي، ورأس المال البشري.

ح. مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (Oxford Poverty and Human Development Initiative): أطلقت من قبل جامعة أكسفورد وقامت باستحداث مؤشر لقياس الفقر المدقع متعدد الأبعاد عبر البلدان من خلال رصد الحرمان الحاد في الصحة، التعليم، والظروف المعيشية التي يواجهها الشخص في آن واحد.

خ. تقييم التنمية الاقتصادية المستدامة (Sustainable Economic Development Assessment): وضعته مجموعة بوسطن الاستشارية لتصنيف ومقارنة الرفاه عبر البلدان في مجالات متعددة كالدخل، الاستقرار الاقتصادي، العمل، الصحة، التعليم، البنية التحتية، المساواة، المجتمع المدني، الحوكمة، والبيئة.

يجب إدراك أهمية وجود مؤشرات تقيس رفاه المجتمعات لتعكس إمكانياتها، ليس من حيث قدرتها الإنتاجية فقط، وإنما من حيث الرفاه المتحقق أيضاً. ومن المهم تحديد إن كان الازدهار يتقدم أو يتراجع بمرور الزمن، والأهم من ذلك، هو فهم ما وراء هذا التقدم أو التراجع.

7. ملحق (ب) المنهجية الحسابية

The methodology of this index follows the same mathematical basis of JSF's "Jordan Investor Confidence Index" (JICI). The score of the JPI ranges from 100 to 200. A score of 100 represents the worst performance in a certain category from 2009 to 2020, and a score of 200 represents the best performance in a category in the same period. The original data set is compiled by the Legatum Institute whose variables originate from multiple international indices and indicators that are reported by donor agencies (World Bank, UN Agencies, IMF, etc.), International Institutions and think tanks (Gallup Institute, QS Ranking, etc.), and departments of statistics of many countries.

Variables of the original dataset were modified by JSF based on relevance to the Jordanian context, in addition to the change in performance over time. For the latter, variables with a standard deviation of zero were automatically dropped since they do not possess any mathematical significance, given that the best performance from 2009 to 2019 equals the worst performance. For variables with incomplete datasets, Multiple Imputations by Chained Equations (MICE) were used to resolve inconsistencies, which inherently gives these variables the least weight possible.

The following steps were followed to calculate the Jordan Prosperity Index:

1) **Z-Scores:** For each variable X , the Z-Score is calculated using the following equation:

$$Z_{score} = \frac{x - \mu}{\sigma}$$

Where

x : Value in variable X in the desired year

μ : Arithmetic mean of all values in X

σ : Standard Deviation of all values X

2) **Feature Scaling:** In order to restrict scores between 100 and 200 (i.e., min-max normalization), each of the Z-Scores calculated in the previous step are subjected to the following equation:

$$Scaled\ Score = \left[\left(\frac{Z_{score} - \min}{\max - \min} \right) * 100 \right] + 100$$

3) **Weights:** The initial weights are provided by the Legatum institute based on reliability, theoretical, and empirical significance to the pillar. For the purposes of mathematical consistency (*tested by Cronbach's Alpha and other numerical methods*), weights are given a value of 0.5, 1 or 1.5, such that the sum of all weights is equal to the number of variables. The weight of each sub-index also takes the number of variables under it into account.

4) **Weighted Average:** Given the weights calculated in step 3, in addition to the scores calculated in step 2, the weighted average is calculated per sub-index.

5) **Aggregation of the JPI:** A Utilitarian Well-Being Index and an Evaluative Well-Being Index are calculated by a weighted average of all utilitarian and evaluative sub-indices, respectively. Finally, the JPI is calculated by taking the simple average of the Utilitarian Well-Being Index and the Evaluative Well-Being Index.



مؤشر الازدهار الأردني
Jordan Prosperity Index

المؤشر الكلي

200/149

مؤشر الرفاه
التقييمي

200/147

مؤشر الرفاه
النوعي

200/151

200/128



المجتمع الشامل

200/145

200/144



النمو والاستثمار

200/161

200/151



المواطن المُمكن

200/175

توصيات منتدى الاستراتيجيات الأردني لتحسين أداء الأردن

مؤشر الرفاه التقييمي

تعزيز الجهود الوقائية من خلال الحفاظ على البيئة والطبيعة، بما ينعكس إيجاباً على الصحة العامة للمواطنين.



تحسين جودة التدريب المهني وإدخال التكنولوجيا إلى المؤسسات.



استغلال اتفاقيات تيسير التبادل التجاري، بما ينعكس إيجاباً على الميزان التجاري الأردني.



مؤشر الرفاه النوعي

الإسراع والتوسع في رقمنة الخدمات الحكومية.



رسم إطار تنظيمي مناسب لتنمية القطاع الخاص.



توعية الشباب بالمشاركة السياسية لتعزيز مستوى المشاركة المدنية والاجتماعية.





منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

www.jsf.org

www.jsf.org  /JordanStrategyForumJSF  @JSFJordan